دور الأحزاب السياسية في تدعيم برامج الحماية الاجتماعية "دراسة ميدانية"

إعداد

السيد موسى مغيث

أ.د/ محمد حسين محمد

أستاذ ورئيس قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بكلية البنات الإسلامية

جامعة الأزهر بأسيوط

د/ أحمد عبد الفتاح أبو ركبه

مدرس بقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع

كلية التربية جامعة الأزهر

دور الأحزاب السياسية في تدعيم برامج الحماية الاجتماعية "دراسة ميدانية"

السيد موسى مغيث١* ، محمد حسين محمد ٢ ، أحمد عبد الفتاح أبو ركبه٣.

١، ٣ قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع، كلية التربية ، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

٢ قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع، كلية البنات الإسلامية، جامعة الأزهر، أسيوط، مصر.

***البريد الإلكتروني: elsayedmogheeth٢@gmail.com**

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى تحديد واقع الخدمات التي يقدمها حزب المؤتمر من خلال برامج الحماية الاجتماعية، والوقوف على التحديات التي تواجه حزب المؤتمر في تقديم خدماته من خلال برامج الحماية الاجتماعية، واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها أن متوسطات استجابة عينة الدراسة عن المحور الأول ككل (الخدمات التي يقدمها حزب المؤتمر من خلال برامج الحماية الاجتماعية) جاءت بمتوسط (٢,٧١) وانحراف معياري (٠,٥٩٤)، وهي درجة مرتفعة، متوسطات استجابة عينة الدراسة عن المحور الثاني ككل (التحديات التي تواجه حزب المؤتمر في تقديم خدماته من خلال برامج الحماية الاجتماعية) جاءت بمتوسط (٢,٧٦) وانحراف معياري (٠,٥٥٧)، وهي درجة مرتفعة، وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني نظام انتخابي ترتضيه الأحزاب وكافة القوى السياسية ويحقق نظرية التمثيل النيابي، والبعد عن الصراعات الفئوية والانتخابية، وعلى الأحزاب أن تعيد ترتيب هياكلها الداخلية، وتحل نزاعاتها التي تضعف قدرتها على العمل، واختيار عناصر جديدة في صفوفها، ووضع خطط مرحلية للانتشار والنمو، وبناء هياكل تنظيمية قوية ومتماسكة إلى جانب تطوير آليات ديمقراطية لإدارة الصراعات الداخلية وصناعة القرار بشكل ديمقراطي وتطوير خطابها السياسي، ووضع مصلحة المواطن فوق الاعتبارات الشخصية والمواقع القيادية.

الكلمات المفتاحية: السياسة- الأحزاب السياسية- البرامج- الحماية الاجتماعية.

The role of political parties in supporting social protection programs "a field study"

Mr. Musa Mogheeth[١]*, Mohamed Hussein Mohamed[٢], Ahmed Abdel Fattah Abu Rakbah[٣].

[١, ٣] Department of Social Service and Community Development, Faculty of Education for Boys, Al-Azhar University, Cairo Governorate, Egypt.

[٢]Department of Social Service and Community Development, Islamic Girls College, Al-Azhar University, Assiut, Egypt.

*E-mail: elsayedmogheeth[٢]@gmail.com

Abstract:

The study aimed to identify the reality of the services provided by the Congress Party through social protection programs, and to identify the challenges facing the Congress Party in providing its services through social protection programs. The study used the social survey Method approach, and reached a set of results, the most important of which is that the response averages of the study sample for the first axis as a whole (services provided by the Congress Party through social protection programs), the average was (٢,٧١) and STD standard deviation (٠,٥٩٤), This is a high degree. The study sample's response averages for the second axis as a whole (the challenges facing the Congress Party in providing its services through social protection programs) came with an average of (٢,٧٦) and STD a standard deviation of (٠,٥٥٧), which is a high degree. The study recommended the necessity of adopting an electoral system. It is acceptable to the parties and all political forces, and it achieves the theory of parliamentary representation, staying away from factional and electoral conflicts, The parties must rearrange their internal structures, resolve their disputes that add to their ability to work, select new elements in their ranks, develop phased plans for expansion and growth, build strong and cohesive organizational structures, in addition to developing democratic mechanisms for managing internal conflicts and decision-making in a democratic manner, developing their political discourse, and developing The interest of the citizen is above personal considerations and leadership positions.

Keywords: politics- political parties- programs-social protection.

أولًا: مدخل مشكلة الدراسة:

تعتبر التنمية هي السبيل الوحيد كي يتخلص المجتمع من مشكلاته ويلحق بركب التقدم، فالهدف الأساسي للتنمية هو رفع مستوى معيشة الأهالي من خلال مساعدتهم على إشباع احتياجاتهم، ومواجهة مشكلاتهم، وتعتبر التنمية هي المحور الأساسي للعمل الوطني في كل مجتمع، وهدفاً قومياً لكافة الشعوب والمجتمعات.

ولذلك فإن التنمية وإن كانت تهم الدول النامية في المقام الأول، إلا أن الدول المتقدمة وبالرغم مما حققته من مستويات معيشية متقدمة، إلا أنها تسعى لتحقيق المزيد تطلعاً للأفضل، على اعتبار أن التنمية ليست لها نهاية وهى الغاية التي تسعى المجتمعات لتحقيقها(قنديل، ٢٠٠٢، ٢٠ – ٢١).

وعلى الرغم من الجهود المتواصلة حول التنمية، إلا أنه يصعب على حكومات بعض الدول النامية في الوقت بصفة خاصة بمفردها الوفاء بمتطلباتها بالمستوى اللائق والمتميز خاصة في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني، لذلك تحث حكومات هذه الدول دائماً على الجهود الأهلية للمشاركة في عملية التنمية، وتدعمها لتضمن لها النجاح في هذا المسار.

فمع تفشي فيروس كورونا بدأت البلدان تواجه مشكلات خطيرة، حيث ضربت الجائحة بشدة نشاطات في قطاعات السياحة والبناء والشحن، ومع انتشار هذا الفيروس أيضًا، شهدت السياحة توقفًا شبه كامل، ولحقت بالتجارة العالمية أضرار كبيرة، وبسبب القيود على الحركة، عجزت العديد من الأماكن عن جذب السياح، فأدى هذا الأمر إلى ركود لم يشمل الشرق الأوسط فقط، بل إنه شمل الناتج المحلي الإجمالي والعالمي أيضًا، وقدّرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في يونيو ٢٠٢٠ تراجع الناتج المحلي الإجمالي والعالمي بنسبة ١٣ % تقريبًا(OECD, ٢٠٢٠).

هذا بالإضافة إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية أثرت على المجتمع، ومنه العمالة المصرية خاصة العاملين "بالقطاع الخاص، والقطاع غير المنظم" الذي أدى بدوره إلى تدهور أوضاعهم وفقدان مورد أرزاقهم الرئيس لسد الاحتياجات الأساسية لأسرهم، لذا ظهر المجتمع المدني كقوة رئيسة في عملية التنمية الدولية خلال العشرين عاما الماضية، وشهد المجتمع المدني توسعا كبيرا من حيث نطاق عمله وحجمه وقدراته وذلك في أعقاب تنامي الأنظمة الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

وقد بدأت منظمات العمل المدني في مصر ترسخ أقدامها، بالرغم من وجود بعض

القيود الإدارية والقانونية بفضل جهودها المتواصلة في مختلف مجالات العمل العام لتحفز المواطنين للقيام بأعمال إنتاجية وأنشطة تطوعية، لتغيير وتطوير مجتمعاتهم المحلية، وبدأت هذه المنظمات منذ بداية التسعينيات تكتسب ثقة المواطنين واهتمام واحترام الحكومة، والهيئات والمنظمات الدولية، حتى أصبح يشار الآن إلى منظمات العمل المدني في مصر على أنه القطاع الثالث، وشريك الحكومة والقطاع الخاص في التنمية، وأصبح ينظر إلى هذه المنظمات التطوعية على أنها الأقدر على التعبير عن هموم ومصالح وتطلعات المواطنين(حجاج، ٢٠٢٠، ٥٨٤).

هذا وقد تبنت العديد من منظمات المجتمع المدني مفهوما متكاملا للتنمية، وذلك بالاهتمام بجوانب الإنسان المختلفة من التعليم والصحة والتمكين من الحقوق المدنية والسياسية، وبهذا احتلت قضية حقوق الإنسان أهمية عالمية وإقليمية ومحلية، سواء على صعيد الفكر والتنظير، أم على صعيد الفعل والممارسة، فقد تصدرت اهتمامات الباحثين والأكاديميين، والمنظمات الدولية، والإقليمية الحكومية وغير الحكومية، ونشطاء حقوق الإنسان، بل والأحزاب السياسية والهيئات العامة والخاصة (المعهد الدولي للبيئة والتنمية، ٢٠٠٣، ٨).

وفى إطار التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها دول العالم بصفة عامة، والدول النامية بصفة خاصة، أصبح للأحزاب السياسية كأحد أشكال منظمات المجتمع المدني دور مهم في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافة في المجتمع، ولذلك فإن الأحزاب السياسية بوصفها بدلا من أحد المنظمات المؤثرة في صنع القرارات المجتمعية، وأحد المنظمات التي تستوعب مشاركة كافة أفراد المجتمع، وأحد المنظمات التي تؤثر في عملية التحديث بوجه عام، والتحديث السياسي بوجه خاص، يمكنها أن تقوم بدور بارز في تحقيق التنمية المتكاملة، وإن كان هذا الدور يعد أكثر بروزا في مجالات التنمية السياسية التي يراها البعض مدخلا ملائما لتحقيق التنمية الكاملة (عدلي، ٢٠٠٥، ١٠).

وقد أشارت بعض الدراسات إلي أن اسهامات منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية مازال مهمشا ومحدودًا، كما أن وضعها الحالي لا يتناسب مع الظروف والاوضاع الاجتماعية المعاصرة، وكما أعلنت بعض مؤسسات المجتمع المدني السياسية مثل تنسيقيه شباب الأحزاب والسياسيين، بأن نسبة مشاركة الأحزاب في برامج الحماية الاجتماعية التي تصدرها الدولة أكثر من ٧٠٪ قابلة للتعديل، وأن الأحزاب تعمل بشكل

مشارك مع بعضهم البعض لخدمة المجتمع بشكل عام.

ولقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة في إحياء مصطلح المجتمع المدني من جديد ليشير إلي مجموعة التنظيمات الطوعية والاختيارية القائمة فعلا في معظم المجتمعات المعاصرة مثل النقابات المهنية والعمالية والأحزاب واتحاد رجال الأعمال وغيرها من التنظيمات وربما يكون من المفيد الإشارة إلي أن احياء مفهوم المجتمع المدني بصياغته الجديدة لم يكن إلا نتاج أزمة في أوروبا الشرقية، وكان لها الفضل في تسليط الاضواء علي دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطية إلي جانب أزمة دولة الرفاهية في أوروبا الغربية قبل سنوات مما حدث في أوروبا الشرقية (شرف الدين، ٢٠٠٠، ١٥).

كل هذه المتغيرات أدت إلي ضرورة الاهتمام بتطوير أداء منظمات المجتمع المدني وذلك بتطوير شامل لأدائها بدعمها ويمكنها من أداء الأدوار الجديدة بكفاءة وفعالية، ولقد برزت في السنوات الأخيرة المنظمات غير الحكومية كأحدي منظمات المجتمع المدني والتي تشكل القطاع الأكبر منه وكفاعل رئيس في التنمية خاصة التنمية المستدامة، وعلى الرغم وجود المنظمات غير الحكومية منذ بدايات القرن التاسع عشر، واهتمامها بقضايا مناهضة العبودية، إلا أن السنوات الأخيرة هي التي شهدت تحولا محوريا ونقلة كمية في واقع المنظمات غير الحكومية (نصير، ٢٠٠٢، ٩).

ولقد أصبحت تلك المنظمات تتحمل جزءًا من مسئولية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتشكيل الأحوال الداخلية للمجتمع، حيث إنها أصبحت المكان المناسب لمناقشة العديد من القضايا والمشكلات التي تفرضها المتغيرات المعاصرة، إضافة إلي أنها أصبحت أكثر الطرق ملائمة من أجل الوصول إلي إصلاح اجتماعي واقتصادي وسياسي، فأصبحت من أهم الحقائق التي تؤكدها الدراسات والبحوث في مجال التنمية (نصر، ٢٠٠٣، ٧٧).

وهناك إجماع علي الصعيدين المحلي والعالمي حاليا حول الدور الحيوي الذي تقوم به الأحزاب والهيئات غير الحكومية في عملية التنمية، وخاصة في الاتجاه المتزايد للحكومة للتخلي عن تقديم الخدمات بصورة مباشرة أو توفير الدعم لها، كما أنه ازداد الحديث في السنوات الأخيرة عن الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني) في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادي، وذلك نظرا للاهتمام المتزايد من قبل العالم في الحكومات المختلفة بتقوية الدور التنموي للمؤسسات والمنظمات خارج القطاع العام، وأيضا الدور الذي تلعبه بعض المنظمات في تحقيق التنمية

بطريقة فاعلة أكثر من الوكالات العامة (بركات، ٢٠٠٤، ١٢٨٠).

ومن الواضح أن الأحزاب السياسية تمارس دورا حيويا في تنفيذ خطط ومشاريع التنمية، وعليه فإن هناك اتجاه متنام لدي واضعي السياسات والاستراتيجيات في كافة المنظمات بصفة عامة لتطوير الأساليب الإدارية، بحيث تتواكب مع مفهوم الاستدامة وتسهم في ترسيخ التنمية القابلة للاستمرار، ولذا فقد تم تطوير العديد من المعايير لمساعدة المنظمات والمستفيدين والحكومات في تحديد السياسات والاساليب والاهداف المثلي، ويقوم مبدأ تطبيق تعظيم تلك المعايير علي أساس تطوعي، إلا أن تطبيق بعض المعايير التطوعية أخذ يتحول تدريجيا إلي مسار إلزامي وفقا لما تمليه سياسات الحكومة والاتفاقيات الدولية سريعة التطور حيث نص جدول أعمال القرن الواحد والعشرين في مؤتمر قمة الأرض الأولي علي ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية كطرف اساسي في مسيرة التنمية بمختلف جوانبها.

الأمر الذي يفرض بضرورة تضافر المهن والتخصصات المعنية بالتنمية والرعاية الاجتماعية التنموية ومن بينها وأبرزها مهنة الخدمة الاجتماعية.

وتشير الدلائل التاريخية لتطور الخدمة الاجتماعية أنها من المهن التي نهضت علي مفهوم المجتمع المدني وعملت علي سياقه، وساهمت في بلورة وتحقيق اهدافه وانشاء وتفعيل منظماته ليس في مصر فقط، ولكن في المجتمعات الأخرى وقد ترتبط بعلاقة حاسمة فعالية الخدمة الاجتماعية بتفعيل مؤسسات المجتمع المدني فكلاهما يؤثر ايجابيا في ارتقاء ونهوض الاخر، وسبب من اسباب تفعيله حيث يقع علي مهنة الخدمة الاجتماعية مسئولية مع بقية المهن العاملة في المجتمع تتمثل في العمل علي ايجاد التدعيم لمنظمات المجتمع المدني وتقدم الخبرات والنماذج العلمية لمساعدة القائمين علي هذه المنظمات في تحقيق أهدافها لتوفير واشباع احتياجات المواطنين في اطار مؤسسي (عبد العال وأخرون، ١٩٩٦، ١٣).

ولما كانت طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية طريقة مؤسسية تمارس في مؤسسات اجتماعية، فإن الطريقة تهتم بمثل هذا النوع من المنظمات للتعرف على ما تقدمه من خدمات، وتحديد المعوقات التي تواجه أنشطتها واقتراح الأساليب التي تساعد هذه المنظمات علي تنظيم نفسها داخليا لتقديم خدمة أفضل وتأدية وظائفها علي الوجه المطلوب.

ثانيًا: الدراسات السابقة:

وقد أكدت العديد من الدراسات السابقة أهمية المشكلة البحثية التي نحن بصددها، وفيما يتعلق بالظاهرة موضوع الدراسة، وسيتم التناول وفق ثلاثة محاور رئيسة وهي:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت الأحزاب السياسية:

١- دراسة (إبراهيم ٢٠١٦): استهدفت هذه الدراسة معرفة رؤى عينة من النخبة لمدى فاعلية الأدوار التي تلعبها الأحزاب السياسية في الشارع على كل من المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة منها عدم وجود فعالية للأحزاب في الشارع فيما يتعلق البرامج والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وجود مجموعة من التحديات تواجه الأحزاب في المرحلة الراهنة تتمثل في ضعف الهياكل التنظيمية للأحزاب، السيولة الحزبية، قانون الانتخابات الحالي، ظهور تيار الإسلام السياسي في الشارع، عودة رموز النظام السابق للساحة السياسية، عدم القدرة على تكوين تحالفات حزبية متوافقة سياسيا.

٢- دراسة (زكى ٢٠١٦): أصبح نظام الأحزاب معبرا عن الاستجابة إلى رغبات المواطنين كما أنها تنظم في المجتمعات الديمقراطية، وأيضا فإنها تعبر عن السلوك الديمقراطي، ويفترض مساهمة الأحزاب السياسية في خطط التنمية بهدف المشاركة واشباع الاحتياجات أو التخفيف من المشكلات الاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئية وغيرها من المشكلات، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه مجتمعنا ودور الأحزاب السياسية واسهاماتها والحد منها في ضوء المعايير السياسية والاجتماعية الحديثة والوصول إلى الدور الفعلي للأحزاب السياسية في الحد من مشكلات البطالة والإدمان، والإسكان واستثمار وقت فراغ الشباب.

المحور الثاني: الدراسات التي تناولت الحماية الاجتماعية وبرامجها:

١- دراسة (عبيد ٢٠١١): استهدفت هذه الدراسة واقع برامج الحماية الاجتماعية التي تقدم بمؤسسات الأطفال المعرضين للانحراف، وكذلك تحديد المعوقات التي تحول دون تحقيق برامج الحماية الاجتماعية لأهدافها بمؤسسات الأطفال المعرضين للانحراف، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن أهم البرامج المطبقة في الدار البرامج الاجتماعية والبرامج السلوكية، حيث حصلت على المرتبة الأولي من تقديرات الأطفال المقيمين بالدار، بينما جاءت البرامج التعليمية في المرتبة الثالثة، وجاء في المرتبة الرابعة والأخيرة البرامج الصحية، وأهم المعوقات التي تواجه برامج الحماية في الدار جاءت

المعوقات المرتبطة بالأحداث في المرتبة الأولي، بينما حصلت المعوقات الخاصة المرتبطة بدار التربية الاجتماعية على المرتبة الثانية، وجاءت المعوقات المرتبطة بالعاملين في المرتبة الثالثة والأخيرة.

٢- دراسة (عبد العزيز ٢٠١٨): استهدفت هذه الدراسة تحديد درجة معرفة عينة الدراسة من أرباب الأسر ببرامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة والمنظمات الأهلية، ودرجة استفادتهم منها، ورضاهم عنها، وجاءت نتائج هذه الدراسة على النحو التالي أن ما يزيد عن نصف المبحوثين (٥١,٣٪) معرفتهم منخفضة ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية، بينما (٢٨,٧٪) معرفتهم منخفضة ببرامج الحماية الاجتماعية الأهلية، وأن ما يقرب من ربع المبحوثين (٢٤٪) استفادتهم مرتفعة ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية، بينما (٦,٧٪) استفادتهم مرتفعة من برامج الحماية الاجتماعية الأهلية، وأن ما يزيد عن نصف المبحوثين ٥٣,٣٪ رضاهم منخفض عن برامج الحماية الاجتماعية الحكومية، بينما ٧٪ رضاهم منخفض عن برامج الحماية الاجتماعية الأهلية، وكان من أهم معوقات الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية الحكومية: الفساد الإداري، الواسطة والمحسوبية، تعقيد الإجراءات، عدم وجود معايير لتحديد مستحقي الإعانات.

٣- دراسة (حسن وعبد الغفار ٢٠١٩): استهدفت هذه الدراسة تحليل المصادر التي يتم من خلالها تمويل برامج الحماية الاجتماعية مع التركيز على تمويل الموازنة العامة الاتحادية باستخدام المنهج الاستقرائي ضمن التحليل الاقتصادي، ومعرفة واقع مصادر التمويل الأكثر تأثيراً في زيادة كفاءة برامج الحماية وتحديد مستوى المنفعة من إنفاق أموال تلك المصادر، وإلى معرفة نشاط برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن مصادر التمويل الدولية المتمثلة بالمنظمات والهيئات الدولية كثيرة ومتعددة، وتسعى إلى تقديم المساعدة في مجال مكافحة الفقر والبطالة، إلا أن وجود العقبات المتمثلة بالروتين الإداري والفساد المالي في أغلب مفاصل الدولة جعل نشاط تلك الجهات المانحة ضعيفاً ومحدوداً على نطاق تقديم المساعدات العينية في أغلب الأحيان.

٤- دراسة (عبد العال ٢٠٢١): استهدفت هذه الدراسة تحديد المعوقات التي تواجه الوحدات الاجتماعية الحضرية في تطبيقها لبرامج الحماية الاجتماعية، وكذلك التوصل إلى تصور تخطيطي مقترح للحد من هذه المعوقات، وكان من أهم نتائج هذه

الدراسة وجود مجموعة من المعوقات التشريعية والتنظيمية، وكذا المعوقات ذات الصلة بالمستفيدين والتي تحد من تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية، كما توصلت الدراسة الحالية إلى تصور تخطيطي مقترح للحد من معوقات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية.

استنتاج وتحليل الدراسات السابقة:

من خلال ما تم عرضه من الدراسات السابقة يتضح مدي اهتمام العديد من الدراسات ببرامج الحماية الاجتماعية، ولأن الدراسة الحالية تسعي لأن تكون مكملة لغيرها من الدراسات في هذا المجال، فإنه لا شك أن هناك أوجها للاتفاق وأخري للاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، كما أن هناك أوجها أخرى للاستفادة من الدراسات السابقة عليها وهو ما يمكن إبرازه فيما يلي:

حيث أشارت بعض الدراسات إلى أهميه برامج الحماية الاجتماعية لما لها من تأكيد لأهمية الأداء الاجتماعي للأفراد والمنظمات وذلك من خلال الإحساس بالمسئولية الاجتماعية، والانتماء والولاء الوطني، وتحقيق الأمن الاجتماعي، كذلك بعض الدراسات اهتمت بتحديد أولويات برامج الحماية الاجتماعية بينما أوضحت بعض الدراسات التعرف على متطلبات واحتياجات والمعوقات التي تواجه الأحزاب السياسية.

أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة:

أن ثَمة اختلافًا بين منهجية وموضوعية الدراسة الحالية وبين الدراسات السابقة يمكن أن يتحدد من خلال:

١- الدراسات السابقة لم تتناول موضوع اسهام الأحزاب السياسية في برامج الحماية الاجتماعية من المنظور الشبكي.

٢- كما توضح الدراسة تحديات ومتطلبات تفعيل دور الأحزاب السياسية في برامج الحماية الاجتماعية من خلال التنظيم الشبكي.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

وبصفة عامة فإن أوجه الاستفادة من تلك الدراسات التي تم عرضها يتمثل في الآتي:

١- تتفق الدراسات السابقة من حيث تناولها لبرامج الحماية الاجتماعية، إلا أن الدراسة الحالية تختلف عنها من حيث اهتمام الأحزاب السياسية ببرامج الحماية الاجتماعية من منظور التنظيم الشبكي.

٢- أكدت بعض الدراسات السابقة على قدرة الأحزاب السياسية في تحقيق برامج الحماية

الاجتماعية على تحقيق أهدافها الحالية والمتوقع منها مستقبلا.

٣- جاءت الدراسة الحالية استجابة لتوصيات الدراسات السابقة والتي طالبت معظم نتائجها بضرورة التعرض لمثل هذا النوع من البحوث مما يسهم في تدعيم برامج الحماية الاجتماعية.

٤- اعتمدت الدراسة الحالية على بعض الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة وإجراءاتها المنهجية، وكذلك في إعداد وصياغة أدوات الدراسة.

٥- تؤكد بعض الدراسات السابقة الدعوى إلى مزيد من الدراسات والبحوث مما يسهم في قدرة اسهامات الأحزاب السياسية في برامج الحماية الاجتماعية من منظور التنظيم الشبكي.

٦- أسهمت نتائج هذه الدراسات في تفسير وتحليل بيانات نتائج الدراسة الحالية.

٧- كما ساعدت مرحلة الاطلاع على الدراسات السابقة في تكوين تصور عام حول الظاهرة موضوع الدراسة.

٨- ساعدت الدراسات السابقة الباحث في الكشف عن أهمية دور برامج الحماية الاجتماعية.

ثالثًا: المنطلقات النظرية للدراسة:

ينطلق الباحث في هذه الدراسة من واحدة من أهم النظريات التي توجه الممارسة والبحث العلمي للخدمة الاجتماعية بصفة عامة، ولطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة، ألا وهي نظرية المنظمات.

نظرية المنظمات: Organization Theory

تعتبر التنظيمات الرسمية وغير الرسمية نظاماً اجتماعيا كلياً في نظرية التنظيم، ومن خلال النظام تكون الإدارة أحياناً عاملاً يزيد أو ينقص من التعارض بين أعضاء المجموعات والمؤسسات أو المنظمة فنظرية التنظيم هي محاولة لمساعدة الإداري ليحلل مشاكل المنظمة وترشده في خطته وقراراته الإدارية كذلك تساعده ليكون أكثر حساسية لفهم المجموعات الرسمية وغير الرسمية التي لها علاقة بها (الطراونة وأخرون، ٢٠١٢، ٢٥).

وتعرف نظرية المنظمات بأنها سلسلة من وجهات النظر الأكاديمية التي تحاول شرح تعددية الهيكل التنظيمي وعملية التشغيل، كما أنها تهتم بدراسة هيكل وعمل وأداء المنظمات ومحيطها وسلوك الأفراد والجماعات داخلها، كذلك تهتم بشرح علاقة

المنظمة ببيئتها (Richard L. ٢٠٠٧, ٥٩٧).

ولذا، فإن نظرية المنظمات: ليست مجرد تجميع للحقائق التنظيمية، بل هي أسلوب علمي (منهج علمي) لفهم وتحليل المنظمات، وتفسيرها وقياس أدائها وفقا لعدد من المبادئ والقواعد الإدارية (طه، ٢٠٠٧، ٣٨).

كما أن نظرية المنظمة تتمثل في: مجموعة من المفاهيم والمبادئ والفرضيات التي تستخدم في تفسير مكونات المنظمة وكيفية عملها؛ كما عرفت نظرية المنظمات بأنها: النظام (المعرفي) الذي يدرس هيكل المنظمة وتصميمها (السالم، ٢٠٠٥، ٢٦).

ويقصد بنظرية المنظمات أيضا بأنها: ذلك الحقل المعرفي الذي يهتم بدراسة كيفية عمل المنظمات، وكيفية تأثيرها بالبيئة التي تتواجد فيها من خلال استخدام مجموعة مفاهيم، ومبادئ وفرضيات مترابطة لتفسير سلوك مكونات المنظمة (عباس ومحسن، ٢٠٠٩، ١٩).

ويوجد اختلاف بين نظرية المنظمة (OT) والسلوك التنظيمي(OB)، في ثلاث نقاط أساسية:

(Ann L Cunliffe, ٢٠٠٨,٤)

- تركز نظرية المنظمات على المنظمة، بينما يركز السلوك التنظيمي على دراسة الأفراد داخل المنظمات.
- تأخذ نظرية المنظمات المفهوم الكلي، بينما يركز السلوك التنظيمي على دراسة المستوى الجزئي للسلوك.
- تختص نظرية المنظمات بدراسة الهياكل والنظم والعمليات، بينما يركز السلوك التنظيمي على دراسة سلوك الأفراد والجماعات داخل المنظمات.

أهمية نظرية المنظمات:

تفيد نظرية المنظمات في بناء منظومة فكرية تساعد المديرين والباحثين في الآتي: (عباس ومحسن، ٢٠٠٩، ١٩ – ٢٠)

- رصد المشكلات التنظيمية المختلفة وتحليل أسبابها.
- بناء نماذج فكرية لحل المشكلات التنظيمية.
- تستعين بأدوات قياس متنوعة تتلاءم مع طبيعة أبعاد المشكلة التنظيمية.
- فتح نوافذ التفاعل مع حقول معرفية أخرى بقصد بناء اتجاهات فكرية متجددة في

دراسة المنظمة وعملها.

- توسيع مساحة الوعي بحركة المنظمات وأسباب عملها.
- استفادة قيادات المنظمات من التراكم المعرفي قصد تحقيق نتائج أداء متميز.

مبررات اختيار نظرية المنظمات:

- لأنها تسهم في التمكن من التنبؤ بسلوك المنظمات بهدف السيطرة عليه، والتحكم في مجرياته ليكون رشيدا وفي صالح المنظمة وأصحاب المصالح والمجتمع.
- لأنها تقوم بالرفع من مستوى التحليل الخاص بالمنظمات من النظرة التقليدية البسيطة إلى نظرة علمية شاملة، بل طريقة تفكير تنظيمي تسهم في الإدارة والتفسير والتنبؤ بظاهرة المنظمة.
- تعتبر أسلوبا للاهتمام بما تكون عليه المنظمة وماذا سوف يحدث فيها، كما تقدم اقتراحات وإرشادات وتوجيهات حول كيفية زيادة كفاءتها وفعاليتها في مجال تحقيق أهدافها.
- كما أنها تسهم في فهم العناصر التنظيمية مثل الهيكل التنظيمي والتصميم والعمليات التنظيمية المختلفة التي تعتبر ظواهر جزئية ضمن الظاهرة التنظيمية الأوسع.

المداخل الأساسية لنظرية المنظمة:

توجد مجموعة مداخل فكرية لنظرية المنظمات، تتباين في أسلوب تحليلها لمكونات المنظمة، ويمكن عرض أكثر المداخل انتشارا واستخداما من قبل الباحثين في نظرية المنظمة، وفقا لما يلي: (عباس ومحسن، ٢٠٠٩، ٢٥ - ٢٩)

- المدخل التاريخي التعاقبي: يركز هذا المدخل على تطور المساهمات الفكرية (النظريات) لرواد التنظيم والإدارة في دراسة المنظمات.
- المدخل الاستراتيجي: يدرس هذا المدخل المنظمة باعتبارها منظومة استراتيجية، حيث الاهتمام بالدور الاستراتيجي لفريق الإدارة العليا، وكذلك دراسة فعالية المنظمة في إطار استراتيجي، كما يهتم المدخل الاستراتيجي بدراسة البيئة التنظيمية للمنظمة والخيار الاستراتيجي، والقوة الاستراتيجية والتحالفات الاستراتيجية، وتأثيراتها على التصميم والهيكل والأداء التنظيمي.
- المدخل البيئي: يختص هذا المدخل بدراسة مفردات نظرية المنظمة بعلاقتها مع المعطيات البيئية العامة والخاصة، ويندرج في إطار ذلك أثر البيئة وحركتها وتعقيدها

عبر أطر التصميم التنظيمي.

- المدخل المتكامل: يتم في إطار هذا المدخل فحص مكونات المنظمة، ونظرياتها ونماذجها من منظور شمولي بقصد تحقيق التكامل المعرفي في دراسة تلك المكونات، ويندرج ضمن هذا المدخل اهتمام علماء المنظمة ببناء المنظمة وتفسير أسباب نجاحها، ويدخل ضمن هذا التوجه مداخل فرعية منها على سبيل المثال لا الحصر: المنحى الثقافي الذي يهتم بالبناء الثقافي ومكوناته، المنحى الأخلاقي الذي يهتم بالبناء القيمي والمبادئ المحددة لسلوك المنظمة وعملياتها، المنحى المعرفي الذي يرصد حالة المعرفة بأنواعها واستثمارها لتعظيم قيمة المنظمة، المنحى السياسي الذي يهتم بالصراع التنظيمي والحوار والقوة والتفاوض والائتلافات الداخلية، ويساهم هذا المدخل بتوفير أدوات تساعد في تحليل وفحص المنظمة، وعملياتها ونتائجها وفق منطق يركز على حقائق عمل المنظمة، ويهيئ فهما واقعيا وحقيقيا لها، فضلا عن مساعدته في فهم العلاقات والتشابكات بين عمليات المنظمة ومحيطها التي تنعكس على بقاء والمنظمة واستمرارها.

رابعًا: صياغة مشكلة الدراسة:

إن غالبية الدراسات السابقة أكدت علي أهمية الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية كأحدي منظمات المجتمع المدني في مجال تنمية المجتمع، ويقع علي عاتقها مسئولية كبري في هذا الشأن ولا سيما في ظل الظروف والمتغيرات المحلية والعالمية الجديدة، ولما كانت الخدمة الاجتماعية تسعى للاستجابة لاحتياجات الناس في المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومساعدة التنظيمات المجتمعية على أداء وظائفها الاجتماعية المختلفة، وإزالة العقبات التي تعترض الأداء الاجتماعي بها، ومن ثم تعديل وتوجيه مسارها لتحقق الأهداف التي وضعت من أجلها بما يسهم في دعم جهود التنمية في المجتمع، ونظرًا لأهمية المؤشرات الكمية والكيفية المستقاة من الواقع الامبيريقي لتفعيل دور الأحزاب السياسية موضوع الدراسة، فقد تبلورت مشكلة الدراسة الراهنة في (واقع الخدمات التي يقدمها حزب المؤتمر من خلال برامج الحماية الاجتماعية، وتحدياتها، ومتطلبات تفعيلها).

خامسًا: أهمية الدراسة:

١-تنامي اهتمام الدولة في الوقت الراهن بتشجيع الجهود التطوعية للمواطنين للمشاركة في تنمية المجتمع والتعاون في تحقيق الأهداف التنموية، وهذا يتطلب مشاركة المواطنين في جهود تنظيمية تتصف بالشرعية في المجتمع وتلقي الدعم المادي

والأدبي والمعنوي من المجتمع وهذا يتحقق من خلال منظمات المجتمع المدني علي أساس أن المجتمع يعترف بهذه المنظمات ويعطيها الشرعية المجتمعية لمزاولة نشاطها.

٢-الأهمية المتزايدة في الآونة الاخيرة لمنظمات المجتمع المدني وخاصة مع اتجاهات العولمة والخصخصة، حيث أصبح الأمل معقود علي هذه المنظمات في دعم مسيرة التنمية ومواجهة مشكلات المجتمع المعاصر، والعمل على دعم وتفعيل برامج الحماية الاجتماعية.

٣-تتسم الأحزاب السياسية كإحدى منظمات المجتمع المدني بالمرونة والاستجابة لمشكلات واحتياجات المجتمع وهذا ما تدعوا إليه الدولة في ظل السياسة الجديدة للأحزاب بأهمية أن يكون لها دور في احداث التنمية بشتي مجالاتها في المجتمع لسد الفجوة بين الواقع والأحداث والاحتياجات لما تتميز به من قاعدة شعبية في مختلف الارجاء سواء في الحضر أو الريف.

٤-العمل على دعم برامج الحماية الاجتماعية بشكل قوى لأنها داعمه لمتطلبات الشعب ومحاوله إلى تغطية احتياجات الأفراد والأسر والبحث عن احتياجاتهم في شتى المجالات الصحية والمعيشية والتعليمية والثقافية وشتى المجالات التي يحتاجها الأفراد والناس عموما.

سادسًا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- الوقوف على واقع الخدمات التي يقدمها حزب المؤتمر من خلال برامج الحماية الاجتماعية.

٢- الوقوف على التحديات التي تواجه حزب المؤتمر في تقديم خدماته من خلال برامج الحماية الاجتماعية.

سابعًا: تساؤلات الدراسة:

١- ما واقع الخدمات التي يقدمها حزب المؤتمر من خلال برامج الحماية الاجتماعية؟

٢- ما التحديات التي تواجه حزب المؤتمر في تقديم خدماته من خلال برامج الحماية الاجتماعية؟

ثامنًا: مفاهيم الدراسة:

مفهوم الحزب السياسي:

ويمكن تعريف الحزب السياسي إجرائيًا في هذه الدراسة:

١- مجموعة من الأفراد.

٢- تنظيم دائم يتم على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

٣- يقوم على مساندة شعبية من أجل الوصول إلى السلطة.

٤- مجموعة منظمة تهدف إلى المشاركة في وظائف المؤسسة.

٥- مشروع سياسي ويعبر عن قوى اجتماعية.

مفهوم الحماية الاجتماعية:

ويمكن تعريف الحماية الاجتماعية إجرائيًا في هذه الدراسة:

١- مجموعة من الإجراءات والآليات والبرامج التي تضعها الدولة من أجل حماية المواطنين من الأخطار التي قد يتعرضون لها.

٢- مجموعة من الآليات والأنشطة المترابطة الهادفة التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

٣- مجموعة من الآليات التي تضمن للأفراد الحماية من الأخطار الاجتماعية المتمثلة في الأمراض والبطالة والمخاطر.

تاسعًا: الإطار النظري:

عناصر وخصائص الأحزاب السياسية:

فإنه ينبغي توافر ثلاثة عناصر أساسية: (Fobih. N, ٢٠١٠)

١- عنصر واسع الانتشار يشمل رجالا عاديين يشاركون بانضباطهم وبإيمانهم.

٢- عنصر التلاحم الرئيس الذي يحصر كل القوى في المجال القومي ويجعلها فعالة.

٣- العنصر الأوسط الذي يربط الأول والثاني ربطا ماديا ومعنويا، ولكل حزب نسب محددة بين هذه العناصر الثلاثة، ويتوصل الحزب إلى فعاليته القصوى بتحقيق "النسب المحددة"، فإذا توفرت هذه الشروط أمكن القول باستحالة القضاء على الحزب بالطرق العادية.

بينما توجد وجهة نظر أخرى تقول أن هناك أربعة عناصر أساسية للحزب هي (Esen, S, ٢٠١٢)

١- منظمة دائمة: يشترط الحزب صفة الدوام نسبيا، بمعنى أنها تدوم حتى بعد انتهاء حياة

زعمائها.

٢- منظمة كاملة: بمعنى أنها متواجدة من قمتها في المركز حتى أصغر وحدة مثبتة في أنحاء البلاد.

٣- أن تتوجه إلى ممارسة السلطة مباشرة وعلى المستويين المحلي والوطني.

٤- أن يمتلك الحزب قاعدة جماهيرية عريضة.

هذه الخصائص والمعايير هي التي تميز بالفعل الحزب السياسي، لكن يمكن جمع الخصائص والعناصر الأساسية التي تميز الحزب حتى يصبح التعريف وافيا، ومن أهم هذه العناصر هي: (إبراهيم، ٢٠١٦، ٢١٨)

١- العنصر الأيديولوجي: كل حزب سياسي إذا لم يكن حاملا لأيديولوجية فإنه يعبر عن بعض التوجهات، أو أن يكون له مذهب سياسي يسعى لإعلانه وتطبيقه.

٢- العنصر التنظيمي: كل حزب سياسي له تنظيم على المستوى المحلي والمستوى الوطني وتكون هناك علاقة بين القمة والقاعدة المنتشرة عبر الوطن.

٣- غاية الحزب: أن تتوفر إرادة واضحة في الوصول أو المشاركة في السلطة وممارستها.

٤- ضمان التأييد الشعبي: يعمل الحزب على كسب الدعم الشعبي وتجمع أكبر عدد ممكن من المنخرطين والمتعاطفين عن طريق الإقناع للحصول على الأصوات في الانتخابات.

تطور الأحزاب السياسية في مصر:

إن النشاط السياسي في آى نظام حاكم هو إلى حد كبير نشاط تقوم به الأحزاب السياسية والجماعات صاحبة المصلحة فكلاهما يمثل القوى الاجتماعية وهى الوسائل التي تستطيع عن طريقها الطبقات والمحليات والجماعات العنصرية وغيرها السعي لتحقيق أهدافها. (الجوهري، ٢٠٠١، ٢٢٣)

والأحزاب السياسية رغم اتفاقها بمختلف توجهاتها بعد الحرب العالمية الثانية على أهمية أن يكون للدولة دورًا في مجال الرعاية الاجتماعية إلا أن درجة تدخل الدولة تتأثر بتوجهات الحزب الذى يتولى السلطة في المجتمع ففي ظل الأحزاب اليسارية يزيد نشاط الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية نسبيا عن فترة تولى الأحزاب اليمينية للسلطة (Michael, ١٩٩٢, ١-٦).

وترجع نشأة الأحزاب السياسية في مصر إلى نهاية القرن التاسع عشر حيث الخلل المالي وعدم الاستقرار السياسي والنفوذ الأجنبي وازدياد قوة الحركة الوطنية فظهر الحزب الوطني عام ١٨٧٩ كأول حزب في مصر يتلوه احزاب أخرى عديدة كحزب الأمة عام

١٩٠٧ والوفد ١٩١٨ الديمقراطي المصري ١٩٢٠ الاشتراكي المصري ١٩٢١ (شفيق والسعدي، ٢٠٠١، ٢٦٥- ٢٦٦).

وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ قامت الثورة بإلغاء الأحزاب السياسية وظل الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي الموحد في مصر حتى ١٩٧٠ عند إعلانه عن قيام المنابر في إطار الاتحاد الاشتراكي وتكونت ثلاث منابر تمثل اليمين والوسط واليسار ثم صدور القانون (١٤٠) لسنة ١٩٧٧ معلنا عن قيام النظام الحزبي في مصر واكتسب النظام الحزبي القائم على تعدد الأحزاب شرعية دستورية وفقا للتعديل الدستوري الصادر في مايو ١٩٨٠ عندما ألغيت المادة الخامسة الخاصة بالاتحاد الاشتراكي وحل محالها النص على قيام النظام السياسي في مصر على أساس التعدد الحزبي (قنديل، ١٩٨٦، ٩٩).

والأحزاب السياسية سواء في الحكم أو المعارضة في إطار التعددية الحزبية من المتصور أن تسهم بدور مهم في طرح بدائل السياسات والاختيار بين هذه البدائل من خلال ممثليها في البرلمان.

والأحزاب السياسية لديها فرص تاريخية لتطوير التجربة الديمقراطية وتحديث النظام السياسي من خلال تفعيل وظائفها الحزبية في التعبير عن المصالح للمواطنين بكافة شرائحهم الاجتماعية المختلفة من خلال تفعيل حقوق المواطنة المستمدة من الدستور والقوانين والتشريعات.

واستنادا لإيمان الحزب الوطني الديمقراطي بأن الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني هي من أهم آليات الممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية والشعبية لأن هذه المنظمات هي الأقرب للقاعدة الشعبية والمجتمعية وهى الأكثر قدرة على التعبير عنها، لذا يرى الحزب أن تدعيم الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني وإزالة العقبات التي تواجه نشاطها يعتبر ضرورة ملحة لتمكينها من تشجيع المواطن للمشاركة وتعميق عملية التحول الديمقراطي.

وأكدت وثيقة المبادئ الاساسية والنظام الأساسي للحزب الوطني الديمقراطي على التزامه بمبدأ المواطنة كأساس للمساواة التامة في الحقوق والواجبات بين جميع المصريين (الحزب الوطني الديمقراطي، ٢٠٠٤، ٢).

أهمية الأحزاب السياسية:

ترجع أهمية الأحزاب السياسية في كونها وسيلة فعالة وكيانات منظمة تفعّل المشاركة بكل أنواعها ولاسيما المشاركة السياسية في الحكم بواسطة الانضمام إليها أو المشاركة في انتخاباتها خاصة أن البعض لا يتصور -وهذا منطقي إلى حد بعيد- إمكانية تحقيق مشاركة سياسية فعالة في الوقت الحاضر إلا عن طريق الأحزاب السياسية.

كما أن الحزب السياسي يستمد أهميته من حصوله على القوة والتأييد من قبل عدد كبير من أفراد الشعب لأهدافه وأفكاره ومعتقداته، وكذلك استخدام نفوذه للتأثير على السياسة العامة، والوصول إلى قرار يكون لصالح أعضائه ومواطني المجتمع، ويكون ذلك بناء على الدور الذي يلعبه في تحقيق السلطة السياسية والحصول على القيادات الملائمة واستبعاد بعضها والمساعدة في تكوين سياسة عامة ومصالح الجماعة. (الجوهري وأخرون، ١٩٧٩، ١٢٠)

الأبعاد العلمية في تصنيف الأحزاب السياسية:

إن تصنيف الأحزاب السياسية يواجه إشكالية معايير التصنيف، فليس من السهل إيجاد تصنيفات موحدة لتقسيم الأحزاب السياسية، وهذا راجع إلى اختلافات في طبيعة الحزب وتنظيمه وأهدافه أو يرجع ذلك إلى اختلافات في الأنظمة السياسية المتنوعة.

فالحديث عن موضوع "تصنيف الأحزاب السياسية" يأخذنا الحديث إلى أبرز الكتاب في هذا المجال ألا وهو "موريس دوفرجيه" الذي ميز بين أحزاب النخبة والأحزاب الجماهيرية ثم أضاف تصنيفا آخر عام ١٩٧٦ وهي الأحزاب ذات الهياكل الجامدة والأحزاب المرنة (Ezrow, ٢٠١١).

كما اقترح عالم السياسة "جون شارلو" تصنيف ثلاثي جديد يأخذ بعين الاعتبار، ليس الإيديولوجية والتنظيم الظاهري للحزب، ولكن بالأخص أهداف الحزب وإستراتيجيته، ويميز هذا التصنيف بين أحزاب الأعيان، أحزاب المناضلين، أحزاب التجمع (Hofmeister, ٢٠١١).

١- أحزاب الأعيان: تشبه أحزاب الأطر، تضم شخصيات بارزة ذات مكانة اجتماعية واقتصادية تتمتع بثروة تؤهلها لتمويل المعركة الانتخابية لمرشحي الحزب.

٢- أحزاب المناضلين: تقوم بإعطاء اهتمام أكبر للمنتسبين في صفوفها، والذين يدفعون اشتراكا ويبذلون نشاطا لمصلحة الحزب، وهؤلاء المناضلين يمارسون تأثيرا

كبيرا في نجاح الحزب واتخاذ قراراته.

٣- أحزاب التجمع: تهتم بالناخبين الذين يناصرون الحزب في المعركة الانتخابية، فهذه الأحزاب غير طبقية وتهدف إلى تعبئة الناخبين من أصل اجتماعي ومهني وعرقي مختلف.

أهداف الحماية الاجتماعية:

تعتبر الحماية الاجتماعية وبرامجها رافداً للتنمية، وآلية للمحافظة على الموارد البشرية ولتكريس قيم التضامن والتآزر بين مختلف الفئات والأجيال، ولتحسين مستوى معيشة الأفراد والأسرة ولدعم الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وللحماية الاجتماعية العديد من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي: (Barrientos, ٢٠٠٨)

- حماية الأفراد من المخاطر الاجتماعية، حيث تهدف الحماية الاجتماعية إلى حماية كل أفراد المجتمع وتأمينهم ضد بعض الأخطار مثل: الفقر، المرض، الأمية، البطالة.
- المساهمة في إعادة توزيع الدخل القومي، وذلك من خلال الاقتطاع من دخل الفئات العاملة والمكتفية أو أصحاب الدخول المرتفعة، وتوزيعها على الفئة غير القادرة على العمل والفقيرة.
- مساعدة وتحفيز التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال المحافظة على القدرة الشرائية للأفراد ومستوى استهلاكهم (دعم الطلب).
- وسيلة لدعم الإنتاج، إذا ما عملت على تحفيز وإطلاق المشاريع الصغيرة أو تنمية قدرات الأفراد وتأهيلهم للدخول إلى سوق العمل.
- تسهيل الاستثمار في رأس المال البشري من صحة وتعليم ومهارات عمل، والذي من خلاله يمكن الهروب من دوائر الفقر ومواجهته.
- ضمان تمتع المجتمع بالأمن الاجتماعي والاقتصادي الأساسي والذي يمكن الأفراد من تنمية إمكانياتهم البشرية في العمل، وضمن أسرهم، وفي المجتمع عموماً.
- تأمين مصادر وحاجات الحياة الأساسية من الغذاء والصحة، والتعليم، والطاقة، والمياه.
- تحقيق دمج اجتماعي لفئات المجتمع في إطار عملية تنموية شاملة.
- تحفيز إطلاق المبادرات الوطنية التي تتصل بالحماية الاجتماعية من خلال المجتمع الأهلي بالتكامل مع القطاع العام، والمؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، وبالتالي تعزيز التكافل الوطني وتنمية الشعور بالانتماء.

- توفير الوقت والجهد المبذول من خلال الاستفادة من الجهود الدولية في الحماية الاجتماعية بالتعرف على البرامج الفعالة والاطلاع على التجارب الدولية الناجحة في مجال الحماية الاجتماعية.

ويرى الباحث أنه من الجدير بالذكر أن قياس وتحليل أثر أهداف الحماية الاجتماعية بشكل مباشر يعد أصعب من قياس وتحليل أي عملية اجتماعية أخرى، وذلك لتداخل هذه الأهداف فيما بينها، فعلى سبيل المثال: لو تم منح إعانة نقدية تهدف لتحسين صحة الفقراء فمن الصعوبة قياس أثرها في ظل وجود نظام صحي مدعوم.

مقومات الحماية الاجتماعية الفعالة:

تقوم الحماية الاجتماعية على عدة أسس فعّالة تضمن كفاءة استراتيجيات وسياسات وبرامج الحماية الاجتماعية، وتسهل على برامج الحماية الاجتماعية تحقيق أهدافها، فهناك عدد من المقومات التي إن توفرت جميعها أو توفر بعضها، تكون كفيلة برفع مستوى فاعلية برامج الحماية الاجتماعية، وهي: (عبيد، ٢٠١١، ٢٣)

- توافر الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والذي يؤسس لبيئة صالحة وداعمة للأمن الاجتماعي ويؤمن الموارد المالية لبرامج الحماية الاجتماعية.
- القوانين والتشريعات والمراسيم المسؤولة عن تنظيم واستقرار الأمن الاجتماعي بحيث تعمل السلطة التشريعية بالتكامل مع السياسات الاجتماعية.
- وجود خطة تنموية شاملة للدولة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، بحيث تؤمن كفاءة تنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج الحماية الاجتماعية بالتكامل مع الخطة العامة.
- توافر الأجهزة التنفيذية القادرة على تولي إدارة وحماية الشؤون والمصالح الاجتماعية، كالمؤسسات والوزارات والمنظمات والتي تسد الفراغ أو القصور الذي لا تستطيع الضوابط الاجتماعية أن تشغله، على أن تعمل هذه الأجهزة بالتنسيق فيما بينها.
- الضوابط الاجتماعية المتمثلة في الأعراف والتقاليد وبما يسمى رأس المال الاجتماعي، والتي تقوم من جهة بدورها في الحماية الاجتماعية عن طريق التكافل وتأمين حاجات الأفراد، ومن جهة أخرى تسهل على الدولة والقطاع الخاص القيام بأدوارهم.
- أسلوب الإدارة الفعّال القائم على مبادئ كالإنصاف والكفاءة والشفافية، والمشاركة الواسعة لقطاعات المجتمع، والذي يراعي المخاطر المتوقعة التي تؤثر على الحماية الاجتماعية.
- الاستهداف المخطط والمدروس من حيث الفئات المستحقة، ونسبة التغطية، وملائمة

وكفاية الدعم، ونوعيته وآليات إيصاله.

- تطوير نظم الصحة والتعليم والعمل على تحسينها للاستجابة للحاجات وإشباعها بصورة أفضل، فهي تشكل أرضية أساسية لتنفيذ أهداف الحماية الاجتماعية.
- توافر أنظمة التأمينات الاجتماعية كآلية لتمكين الأفراد وتحقيق أمنهم، فهي من أهم النظم الاجتماعية والتي تعمل على تنظيم سريان التكافل والتضامن في المجتمع.

سمات برامج الحماية الاجتماعية الفعالة:

تتكون الحماية الاجتماعية من عدة برامج يكمل بعضها البعض والتي تكمل سياسات وخدمات اجتماعية أخرى، ولا يقتصر مفهوم الحماية الاجتماعية الفعالة على وجود مجموعة برامج تتمتع بمستوى جيد من التصميم والتنفيذ، بل لابد أن تتوفر فيها مجموعة من السمات أبرزها: (علي، ٢٠٠٨، ١٢٩ - ١٣١)

- التناسب: لا بد لمجموعة الاستراتيجيات والبرامج المعتمدة في الحماية الاجتماعية الفعالة الاستجابة للحاجات الخاصة بكل بلد أي أن يكون كل برنامج مصمم بما يتناسب مع الظروف بشكل يخلق توازن فيما بين البرامج وبين باقي عناصر السياسة العامة.
- الكفاية: يجب أن تقدم برامج الحماية الاجتماعية الفعالة التغطية الكافية لشتى الفئات التي تحتاج إلى مساعدة إجمالاً من الفقراء فقراً مزمناً وفقراً مؤقتاً، ومن المتضررين من الإصلاح الاقتصادي، فضلاً عن الفروع المتشعبة من هذه الفئات، وينبغي أن تؤمن برامج الحماية الاجتماعية كفاية الدعم والمنافع القيمة لأي فئة من السكان تحتاج للمساعدة.
- العدالة: لا بد لبرامج الحماية الاجتماعية الفعالة من أن تعامل المستفيدين بشكل عادل ومنصف، وعلها أن تسعى بشكل خاص لتأمين المنافع ذاتها للأفراد أو الأسر على نحو متساوٍ في جميع النواحي (العدالة الأفقية)، وتأمين منافع أكبر للمستفيدين الأكثر فقراً (العدالة العمودية).
- التكلفة الفعالة: إن برامج الحماية الاجتماعية ذات التكلفة الفعّالة يجب أن توجه معظم مواردها باتجاه الفئة المستهدفة، كما علها أن تقتصد في الموارد الإدارية المطلوبة لتنفيذ أهدافها، وكل ذلك عبر خطوتين هما: التخطيط للحاجة المستقبلية إلى تطوير الأنظمة الإدارية، وذلك بالتصميم المسبق للنظم المتطورة والتي تحقق توفير الحجم، والثانية: عن طريق الإدارة الفعالة للموارد، بما يحقق الأثر المرغوب على المدى القريب

والمتوسط والبعيد.

عاشرًا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

نوع الدراسة ومنهجها: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تستهدف التحليل الكمي والكيفي للظاهرة واعتمدت على منهج دراسة الحالة.

مجالات الدراسة:

(أ) – المجال المكاني: تحدد المجال حزب المؤتمر بمحافظة الدقهلية.

مبررات اختيار المجال المكاني:

١- ترحيب المسئولين بإجراء الباحث للدراسة وإبداء الرغبة في مساعدة الباحث.

٢- عضوية الباحث بحزب المؤتمر بأمانة الحزب بميت غمر.

(ب)- المجال البشري: مجتمع البحث (٣٧٠١) تم اختيار عينة عشوائية غير منتظمة من أعضاء حزب المؤتمر بمحافظة الدقهلية وبتطبيق قانون الحجم الأمثل للعينة (معادلة ريتشارد جيجر) فكانت العينة المثالية (٣٤٩) وعدد (٢٠) من الخبراء.

(ج)- المجال الزمني: وهي الفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة من ٢٠٢٢/٥/١م وحتى ٢٠٢٣/٦/٣٠م، وفترة جمع البيانات استغرقت الفترة الزمنية من ٢٠٢٢/١٢/١٠ وحتى ٢٠٢٣/٣/٦.

أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على استمارة استبيان مطبقة على عينة عشوائية غير منتظمة من أعضاء حزب المؤتمر بمحافظة الدقهلية.

صدق أداة الدراسة:

الصدق الظاهري للاستبيان (صدق المحكمين):

تم عرض الاستبيان في صورته المبدئية على مجموعة من السادة المحكمين من أساتذة الخدمة الاجتماعية بجامعتي حلوان، والأزهر، وعددهم (٢٠) محكما وذلك بهدف اختبار الصدق الظاهري للاستبيان وذلك بعد الاعتماد على درجة اتفاق لا تقل عن (٨٠٪) لكل عبارة، وبناءً على ذلك فقد تم حذف بعض العبارات، وإضافة بعض العبارات، وتعديل صياغة بعض العبارات الأخرى، ومن ثم فقد وصل عدد عبارات الاستبانة بعد اختبار الصدق الظاهري إلى عدد (٨٨) عبارة.

الاتساق الداخلي (الصدق الإحصائي):

قام الباحث باستخراج معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية

للاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ وكانت النتائج كالتالي:

جدول (١) معاملات الارتباط بين درجة كل محوروالدرجة الكلية للاستبيان

المحور	معامل الارتباط
المحور الأول	**٠,٧٧٩
المحور الثاني	**٠,٧٨٠
الاستبيان ككل	**٠,٧٨١

**وجود دلالة عند مستوى (٠,٠١)

يتضح من الجدول (١) السابق أن قيم معاملات الارتباط لمحاور الاستبيان بالدرجة الكلية للاستبيان جاءت بقيم مرتفعة وكانت جميعها دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠,٠١) مما يعني وجود درجة عالية من الصدق البنائي للاستبيان، تجعله صالح للتطبيق الميداني.

ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات الاستبيان استخدم الباحث معادلة ألفا كرونباخ لعينة استطلاعية مكونة من (١٠) ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات الناتجة باستخدام هذه المعادلة:

جدول (٢) معاملات ثبات أداة الدراسة طبقاً لمحاورالاستبيان

المحور	معامل الفاكرونباخ
المحور الأول	٠,٧٤
المحور الثاني	٠,٧٦
الاستبيان ككل	٠,٧٤

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات جاءت بقيم عالية وبلغ معامل الثبات الكلي (٠,٧٤)، مما يدل على ثبات الاستبيان، الأمر الذي يدل على إمكانية الاعتماد على نتائجه.

حادي عشر: المعالجات الإحصائية:

تمت معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS.V.٢٥) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

١- حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

٢- معامل ارتباط (بيرسون).

٣- معامل (ألفا – كرونباخ).

٤- حساب التكرارات والنسبة المئوية.

ثاني عشر: خصائص عينة الدراسة من أعضاء حزب المؤتمر:

جدول (٣) يوضح استجابات عينة الدراسة طبقًا للنوع

النوع	ك	%
ذكر	٢١٧	٦٢,١٧
أنثى	١٣٢	٣٧,٨٣
مجموع	٣٤٩	١٠٠

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة من الذكور حيث جاء في الترتيب الأول بنسبة (٦٢,١٧٪)، يليهم الإناث بنسبة (٣٧,٨٣٪) حيث إن النسبة الأعلى من الذكور وقد يرجع ذلك إلى طبيعة العمل بالأحزاب السياسة، مثل المكوث خارج المنزل لفترات طويلة والعودة أحيانًا في أوقات متأخرة.

جدول (٤) يوضح استجابات عينة الدراسة طبقًا للسن

السن	ك	%
من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة	٤٤	١٢,٦٠
من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة	٧٦	٢١,٧٧
من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة	١١٧	٣٣,٥٢
من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة	٩٧	٢٧,٧٩
من ٦٠ سنة فأكثر	١٥	٤,٢٩
مجموع	٣٤٩	١٠٠٪

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح أن الفئة (من ٤٠- إلى أقل من ٥٠ سنة) جاءت في الترتيب الأول بنسبة (٣٣,٥٢٪)، تليها الفئة (من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة) بنسبة (٢٧,٧٩٪)، ولقد جاءت هاتين الفئتين في الترتيب الأول والثاني نظرا للحماس والرغبة في المشاركة السياسية والانخراط في العمل السياسي ومساعدة الدولة، كما جاء في الترتيب الثالث (من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة) بنسبة (٢١,٧٧٪)، وجاء في الترتيب الرابع (من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة) بنسبة (١٢,٦٠٪)، وهذه المرحلة العمرية لم تكن على دراية وواعي كافٍ بأهمية المشاركة السياسية، ولذلك قد احتلت الترتيب قبل الأخير، بينما المرحلة العمرية (٦٠ سنة فأكثر) جاءت في الترتيب الأخير بنسبة (٤,٢٩٪).

جدول (٥) يوضح استجابات عينة الدراسة طبقًا للمؤهل الدراسي

المؤهل	ك	%
متوسط	٨٧	٢٤,٩٢
عالٍ	١٤٢	٤٠,٦٨
ماجستير	٤٧	١٣,٤٦
دكتوراه	٧٣	٢٠,٩١
مجموع	٣٤٩	١٠٠

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح أن ذوي المؤهل عال جاءوا في الترتيب الأول بنسبة (٤٠,٦٨٪)، وجاء في الترتيب الثاني المؤهل المتوسط بنسبة (٢٤,٩٢٪)، وقد جاء في الترتيب الثالث الحاصلين على الدكتوراه بنسبة (٢٠,٩١٪)، بينما جاء في الترتيب الأخير الحاصلين على الماجستير بنسبة (١٣,٤٦٪).

ثالث عشر: نتائج الدراسة:

المحور الأول: واقع الخدمات التي يقدمها حزب المؤتمر من خلال برامج الحماية الاجتماعية:

جدول (٦) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لعينة الدراسة من أعضاء حزب المؤتمر عن الخدمات التي يقدمها الحزب من خلال برامج الحماية الاجتماعية

م	العبـــــــــارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	التوعية بأهمية المشاركة المجتمعية للنهوض بالمجتمع.	٢,٨٢	٠,٥٦٣	٤
٢	تنمية وعي الشباب بالولاء والانتماء من خلال منظمات المجتمع المدني.	٢,٦٨	٠,٦٦٢	٦
٣	التأكيد على قوانين الخدمة المدنية والتي تمس حقوق المواطنين.	٢,٦٦	٠,٦٦٩	٧
٤	الاهتمام بقطاع الصحة والعمل على تطويره من خلال منظمات المجتمع المدني.	٢,٧٦	٠,٥٤٢	٥
٥	صياغة قانون منظمات المجتمع المدني بما يتماشى مع ظروف المجتمع واحتياجاته.	٢,٥٨	٠,٦٨٣	٨
٦	تشجيع الشباب على المشاركة في مبادرات حياة كريمة.	٢,٨٢	٠,٥٦٣	٤م
٧	يسهم الحزب في تقديم مشروعات تخدم المواطنين.	٢,٩٥	٠,٣٢٤	١
٨	يوجد لدى الحزب سياسات واضحة لتقديم خدمات من خلال برامج الحماية الاجتماعية.	٢,٦٨	٠,٥٧٤	٦م
٩	تأهيل الشباب للقيام بدور فعال في المشاركة ببرامج الحماية الاجتماعية	٢,٨٩	٠,٤٥٣	٢
١٠	تنظيم لقاءات لتوضيح ما تقدمه برامج (تكافل وكرامة -حياة كريمة).	٢,٧٦	٠,٥٩٠	٥م
١١	يعمل الحزب على التنسيق بين منظمات المجتمع المدني في تقديم برامج الحماية الاجتماعية.	٢,٦٨	٠,٦٦٢	٦م
١٢	يوضح المشروعات التنموية التي يمكن أن يشارك فيها الشباب.	٢,٣٧	٠,٧٨٦	١٠
١٣	يقدم خدمات مالية ومادية للأسر الفقيرة	٢,٨٤	٠,٤٩٥	٣
١٤	يهتم برعاية الأطفال المعرضين للخطر.	٢,٥٣	٠,٧٦٢	٩
	إجمالي الاستجابات (٤٨٨٦)	٢,٧١	٠,٥٩٤	مرتفع

يتضح من الجدول رقم (٦) أن متوسطات استجابة عينة الدراسة عن المحور ككل جاءت بمتوسط (٢,٧١) وانحراف معياري (٠,٥٩٤)، وهي درجة مرتفعة.

حيث جاء في الترتيب الأول العبارة (يسهم الحزب في تقديم مشروعات تخدم المواطنين.) بمتوسط (٢,٩٥) وانحراف معياري (٠,٣٢٤)، وجاء في الترتيب الثاني العبارة (تأهيل الشباب للقيام بدور فعال في المشاركة ببرامج الحماية الاجتماعية) بمتوسط (٢,٨٩) وانحراف معياري (٠,٤٥٣) وجاء في الترتيب الثالث العبارة (يقدم خدمات مالية ومادية للأسر الفقيرة) بمتوسط (٢,٨٤) وانحراف معياري (٠,٤٩٥) وجاء في الترتيب الرابع العبارتين (التوعية بأهمية المشاركة المجتمعية للنهوض بالمجتمع. تشجيع الشباب على المشاركة في مبادرات حياة كريمة.) بمتوسط (٢,٨٢) وانحراف معياري (٠,٥٦٣)، وأيضا جاء في الترتيب الخامس العبارتين (الاهتمام بقطاع الصحة والعمل على تطويره من خلال منظمات المجتمع المدني. تنظيم لقاءات لتوضيح ما تقدمه برامج (تكافل وكرامة - حياة كريمة).) بمتوسط (٢,٧٦) وانحراف معياري (٠,٥٤٢ و٠,٥٩٠).

وجاء في الترتيب السادس العبارتان (تنمية وعي الشباب بالولاء والانتماء من خلال منظمات المجتمع المدني) (يوجد لدى الحزب سياسات واضحة لتقديم خدمات من خلال برامج الحماية الاجتماعية. يعمل الحزب على التنسيق بين منظمات المجتمع المدني في تقديم برامج الحماية الاجتماعية.) بمتوسط (٢,٦٨) وانحراف معياري (٠,٦٦٢ و٠,٥٧٤ و٠,٦٦٢)، وجاء في الترتيب السابع العبارة (التأكيد على قوانين الخدمة المدنية والتي تمس حقوق المواطنين.) بمتوسط (٢,٦٦) وانحراف معياري (٠,٦٦٩)، كما جاء في الترتيب الثامن العبارة (صياغة قانون منظمات المجتمع المدني بما يتماشى مع ظروف المجتمع واحتياجاته.) بمتوسط (٢,٥٨) وانحراف معياري (٠,٦٨٣)، وجاء في الترتيب التاسع العبارة (يهتم برعاية الأطفال المعرضين للخطر.) بمتوسط (٢,٥٣) وانحراف معياري (٠,٧٦٢)، بينما جاء فب الترتيب العاشر العبارة (يوضح المشروعات التنموية التي يمكن أن يشارك فيها الشباب.) بمتوسط (٢,٣٧) وانحراف معياري (٠,٧٨٦)

يتبين من تحليل نتائج الجدول السابق أن الخدمات التي يقدمها حزب المؤتمر من وجهة نظر أعضائه مرتفعة، وهذا يختلف عن دراسة (عبد العزيز، ٢٠١٨): حيث جاءت نتائج هذه الدراسة على النحو التالي أن ما يزيد عن نصف المبحوثين (٥١,٣٪) معرفتهم منخفضة ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية، بينما (٢٨,٧٪) معرفتهم منخفضة

ببرامج الحماية الاجتماعية الأهلية، وأن ما يقرب من ربع المبحوثين (٢٤٪) استفادتهم مرتفعة ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية، بينما (٦,٧٪) استفادتهم مرتفعة من برامج الحماية الاجتماعية الأهلية، وأن ما يزيد عن نصف المبحوثين ٥٣,٣٪ رضاهم منخفض عن برامج الحماية الاجتماعية الحكومية، بينما ٧٪ رضاهم منخفض عن برامج الحماية الاجتماعية الأهلية، وكان من أهم معوقات الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية الحكومية: الفساد الإداري، الواسطة والمحسوبية، تعقيد الإجراءات، عدم وجود معايير لتحديد مستحقي الإعانات.

قد يرجع هذا الاختلاف بسبب الواقع والمأمول حيث إن الحزب يقدم خدماته في حدود إمكانياته وموارده المتاحة، وهذا قد لا يلبى طموحات المستفيدين حيث إن ما يأملون إليه أكبر من قدرات وموارد الحزب، فهم يرون أن الحزب لا يقدم الدور المنوط به على الوجه الأكمل.

المحور الثاني: التحديات التي تواجه حزب المؤتمر في تقديم خدماته من خلال برامج الحماية الاجتماعية:

جدول (٧) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لعينة الدراسة من أعضاء حزب المؤتمر عن التحديات التي تواجه الخدمات التي يقدمها الحزب من خلال برامج الحماية الاجتماعية

م	العبـــــــارة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	عدم وضوح أهمية الحزب لدى أفراد المجتمع في تقديم خدمات برامج الحماية الاجتماعية.	٢,٧٦	٠,٥٩٠	٤
٢	عدم وجود آلية محددة لدى الحزب في تقديم الخدمات.	٢,٨٤	٠,٤٩٥	٢
٣	ضعف الموارد المالية لدى الحزب.	٢,٧٤	٠,٦٤٤	٥
٤	عزوف أفراد المجتمع عن العضوية في الحزب.	٢,٨٢	٠,٥١٢	٣
٥	عدم اقتناع أفراد المجتمع بما يقدمه الحزب من خدمات.	٢,٦٦	٠,٥٨٢	٨
٦	فقدانه للحوار المجتمعي للوقوف على احتياجات المجتمع.	٢,٧١	٠,٦١١	٦
٧	ضعف وسائل الإعلام لدى الحزب التي تبين جهوده في تقديم خدماته من خلال برامج الحماية الاجتماعية.	٢,٦٣	٠,٦٧٥	٩
٨	ضعف التنسيق بين الأحزاب وبعضها البعض في تقديم الخدمات.	٢,٨٢	٠,٥٦٣	٣م
٩	يوجد لدى الحزب برامج خدمية تلبي احتياجات المجتمع.	٢,٩٥	٠,٣٢٤	١
١٠	يسعى الحزب لتحقيق أهداف خاصة دون مراعاة أهداف برامج الحماية الاجتماعية.	٢,٦٨	٠,٥٧٤	٧
	إجمالي الاستجابات (٣٤٩٠)	٢,٧٦	٠,٥٥٧	مرتفع

يتضح من الجدول رقم (٧) أن متوسطات استجابة عينة الدراسة عن المحور ككل جاءت بمتوسط (٢,٧٦) وانحراف معياري (٠,٥٥٧)، وهي درجة مرتفعة.

حيث جاء في الترتيب الأول العبارة (يوجد لدى الحزب برامج خدمية تلبي احتياجات

المجتمع.) بمتوسط (٢,٩٥) وانحراف معياري (٠,٣٢٤)، وجاء في الترتيب الثاني العبارة (عدم وجود آلية محددة لدى الحزب في تقديم الخدمات.) بمتوسط (٢,٨٤) وانحراف معياري (٠,٤٩٥) وجاء في الترتيب الثالث العبارتين (عزوف أفراد المجتمع عن العضوية في الحزب. ضعف التنسيق بين الأحزاب وبعضها البعض في تقديم الخدمات.) بمتوسط (٢,٨٢) وانحراف معياري (٠,٥١٢ و٠,٥٦٣) وجاء في الترتيب الرابع العبارة (عدم وضوح أهمية الحزب لدى أفراد المجتمع في تقديم خدمات برامج الحماية الاجتماعية.) بمتوسط (٢,٧٦) وانحراف معياري (٠,٥٩٠)، وأيضا جاء في الترتيب الخامس العبارة (ضعف الموارد المالية لدى الحزب.) بمتوسط (٢,٧٤) وانحراف معياري (٠,٦٤٤).

وجاء في الترتيب السادس العبارة (فقدانه للحوار المجتمعي للوقوف على احتياجات المجتمع.) بمتوسط (٢,٧١) وانحراف معياري (٠,٦١١)، وجاء في الترتيب السابع العبارة (يسعى الحزب لتحقيق أهداف خاصة دون مراعاة أهداف برامج الحماية الاجتماعية) بمتوسط (٢,٦٨) وانحراف معياري (٠,٥٧٤)، كما جاء في الترتيب الثامن العبارة (عدم اقتناع أفراد المجتمع بما يقدمه الحزب من خدمات) بمتوسط (٢,٦٦) وانحراف معياري (٠,٥٨٢)، وجاء في الترتيب التاسع العبارة (ضعف وسائل الإعلام لدى الحزب التي تبين جهوده في تقديم خدماته من خلال برامج الحماية الاجتماعية) بمتوسط (٢,٦٣) وانحراف معياري (٠,٦٧٥).

يتضح من استقراء الجدول السابق أنه يوجد العديد من التحديات التي تواجه حزب المؤتمر في تقديم خدماته من خلال برامج الحماية الاجتماعية، وهذا يتفق مع ما سعت وتوصلت إليه دراسة (صادق، ٢٠٠٥): حيث استهدفت هذه الدراسة تحديد دور الأحزاب في مواجهة مشكلة عزوف الشباب عن المشاركة السياسية، وقد أكدت الدراسة أن عدم قناعة الشباب بالعمل الحزبي وعدم توافر الوقت لديهم وعدم دراسة مشكلاتهم وعدم اتاحة الاهتمام الكافي لمناقشة الشباب للتعرف علي اتجاهاتهم هي من الأسباب التي دفعت الشباب للعزوف عن العمل الحزبي، وكان من أهم ما توصلت إليه الدراسة تحديد المعوقات التي تواجه الاحزاب في هذا الصدد مع تقديم توصيف لدور طريقة تنظيم المجتمع مع الاحزاب السياسية.

وكذلك دراسة (إبراهيم ٢٠١٠): استهدفت هذه الدراسة التعرف على المعوقات التي تواجه التشبيك بين المنظمات غير الحكومية في جمهورية مصر العربية، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة إلى حاجة الشبكات إلى شراكة فعالة مع أطراف عديدة لضمان

واستمرارية الشبكات، ووجود قواعد مؤسساتية وقانونية تعتبر حجر الزاوية في المجتمع المدني، إلا أن هناك تحديات مرتبطة بالثقافة السائدة مثل ضعف الوعى بالديمقراطية.

أيضًا دراسة (زكى ٢٠١٦): أصبح نظام الأحزاب معبرا عن الاستجابة إلى رغبات المواطنين كما أنها تنظم في المجتمعات الديمقراطية، وأيضا فإنها تعبر عن السلوك الديمقراطي، ويفترض مساهمة الأحزاب السياسية في خطط التنمية بهدف المشاركة واشباع الاحتياجات أو التخفيف من المشكلات الاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئية وغيرها من المشكلات، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه مجتمعنا ودور الأحزاب السياسية واسهاماتها والحد منها في ضوء المعايير السياسية والاجتماعية الحديثة والوصول إلى الدور الفعلي للأحزاب السياسية في الحد من مشكلات البطالة والإدمان، والإسكان واستثمار وقت فراغ الشباب.

رابع عشر: النتائج العامة للدراسة:

١- متوسطات استجابة عينة الدراسة عن المحور الأول ككل (الخدمات التي يقدمها حزب المؤتمر من خلال برامج الحماية الاجتماعية) جاءت بمتوسط (٢,٧١) وانحراف معياري (٠,٥٩٤)، وهي درجة مرتفعة.

٢- متوسطات استجابة عينة الدراسة عن المحور الثاني ككل (التحديات التي تواجه حزب المؤتمر في تقديم خدماته من خلال برامج الحماية الاجتماعية) جاءت بمتوسط (٢,٧٦) وانحراف معياري (٠,٥٥٧)، وهي درجة مرتفعة.

خامس عشر: مقترحات الدراسة:

١- ضرورة تبني نظام انتخابي ترتضيه الأحزاب وكافة القوى السياسية ويحقق نظرية التمثيل النيابي، والبعد عن الصراعات الفئوية والانتخابية.

٢- على الأحزاب أن تعيد ترتيب هياكلها الداخلية، وتحل نزاعاتها التي تضيف قدرتها على العمل، واختيار عناصر جديدة في صفوفها، ووضع خطط مرحلية للانتشار والنمو، وبناء هياكل تنظيمية قوية ومتماسكة إلى جانب تطوير آليات ديمقراطية لإدارة الصراعات الداخلية وصناعة القرار بشكل ديمقراطي وتطوير خطابها السياسي، ووضع مصلحة المواطن فوق الاعتبارات الشخصية والمواقع القيادية.

٣- ضرورة قيام العلاقات بين الأحزاب السياسية على أساس من التعاون حيث إن

هذه العلاقات التعاونية تساعد على نضج التجربة الحزبية، إلى جانب تكوين تحالفات جديدة من الأحزاب بهدف تفعيل أدائها السياسي بصورة تمكنها من التواصل الفعال مع الجماهير.

٤- ضرورة توافر المقومات الأساسية للأحزاب الجديدة، والتي بدونها لا يمكن اعتبارها أحزاب حقيقية بدءاً من البرامج الانتخابي، ومروراً بتوافر الكوادر الحزبية، والعلاقات الجماهيرية، والانتشار الجغرافي على نحو يضمن تعبير الحزب عن قوى اجتماعية محددة.

المراجع:

إبراهيم، سامى. (٢٠١٠). معوقات التشبيك بين المنظمات غير الحكومية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

إبراهيم، هاني فوق. (٢٠١٦). رؤى النخبة لدور الأحزاب السياسية في الشارع بين الواقع والتحديات "دراسة ميدانية بمدينة المنيا"، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، ع٢٩، ج١.

أبو الحمد، ممدوح. (٢٠١٦). استخدام مدخل التشبيك في طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل خدمات الرعاية المقدمة لمرضى الكبد وأسرهم، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر.

أبو يوسف، عمر. (٢٠١٢). تصور مقترح لدور العلاقات العامة في التشبيك لمؤسسات المجتمع المدني في ضوء مفاهيم التخطيط الاستراتيجي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، عزة.

بركات، وجدى محمد. (٢٠٠٤). واقع استخدام اسلوب المشورة المهنية في منظمات المجتمع المدني، بحث منشور المؤتمر العلمي السابع عشر، طموحات الخدمة الاجتماعية وقضايا التحديث، مج٣، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة.

الجوهري، عبد الهادي وآخرون. (١٩٧٩). دراسات في علم الاجتماع السياسي، أسيوط: مكتبة الطليعة.

الجوهري، عبد الهادي. (٢٠٠١). أصول علم الاجتماع السياسي، ط٢، المكتبة الجامعية، الإسكندرية.

حجاج، إبراهيم عبد المحسن. (٢٠٢٠). دلالة التنظيم الشبكي في تدعيم هياكل

منظمات المجتمع المدني لتحقيق متطلبات التنمية المحلية، بحث منشور المؤتمر الدولي السادس الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم -دراسات وتجارب، مج٢، كلية التربية بنين، جامعة الأزهر، القاهرة.

الحزب الوطني الديمقراطي. (٢٠٠٤). وثيقة حقوق المواطنة المصرية، الأمانة العامة، المؤتمر السنوي.

حسن، رسول وعبد الغفار، هناء. (٢٠١٩). تحليل مصادر تمويل برامج الحماية الاجتماعية في العراق "دراسة تطبيقية في وزارة العمل والشئون الاجتماعية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ع٦١، ج١٧، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.

ذكي، إيمان. (٢٠١٦). دور الاحزاب السياسية في الحد من المشكلات الاجتماعية للشباب في ظل الدولة المدنية الحديثة "دراسة متطابقة على الاحزاب السياسية في حي شرق محافظة الإسكندرية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

السالم، مؤيد سعيد. (٢٠٠٥). نظرية المنظمة "الهيكل والتصميم"، ط٢، الأردن، دار وائل للنشر.

شرف الدين، فهيمة. (٢٠٠٠). دور المنظمات غير الحكومية في المتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية، تقييم ورؤيا مستقبلية، برنامج الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا.

شفيق، دريه والسعدي، أحلام. (٢٠٠١). النظم السياسية، حورس للطباعة والنشر، القاهرة.

صادق، محمد أحمد. (٢٠٠٥). دور الاحزاب السياسية في مواجهة مشاكل عزوف الشباب عن المشاركة السياسية من منظور طريقة تنظيم المجتمع، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة.

الطراونة، حسين أحمد وأخرون. (٢٠١٢). نظرية المنظمة، دار حامد، الأردن.

طه، طارق. (٢٠٠٧) التنظيم "النظرية، الهياكل، العمليات"، مصر، دار الجامعة الجديدة.

عباس، نعمة ومحسن، طاهر. (٢٠٠٩). نظرية المنظمة "مدخل التصميم"، دار اليازور.

عبد العال، عبد الحليم رضا وأخرون. (١٩٩٦) تنظيم المجتمع (أجهزة –مجالات)،

القاهرة، مكتبة نهضة الشرق.

عبد العال، محمد. (٢٠٢١). تصور تخطيطي مقترح للحد من معوقات تطبيق برامج الحماية الاجتماعية بالوحدات الاجتماعية الحضرية، بحث منشور، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، ع٢٢، جامعة الفيوم، ٢٠٢١.

عبد العزيز، شيماء. (٢٠١٨). دور برامج الحماية الاجتماعية في سد احتياجات الأسر الفقيرة، بحث منشور، ع٣، ج٧١، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا.

عبيد، مساعد. (٢٠١١). متطلبات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للأطفال المعرضين للانحراف (دراسة من منظور الخدمة الاجتماعية مطبقة على دار الملاحظة والتوجيه الاجتماعي بمدينة بريده)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، السعودية.

عدلي، هويدا. (٢٠٠٥). فاعليات مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة الانفاق للخدمات الاجتماعية، مركز الدراسات للوحدة العربية، الإسكندرية.

علي، عدي سالم. (٢٠٠٨). واقع شبكة الحماية الاجتماعية في العراق وإمكانيات تطويرها، بحث منشور مجلة بحوث مستقبلية، ع٢٤، كلية الحدباء الجامعة، الموصل.

قنديل، أماني. (١٩٨٦). التطور السياسي في مصر وضع السياسات العامة في علي الدين هلال وتحرير التطور الديمقراطي في مصر قضايا ومناقشات، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق.

قنديل، أماني. (٢٠٠٢). التقرير السنوي الأول للمنظمات الأهلية العربية للشبكات العربية وللمنظمات الأهلية، القاهرة.

محمد، شيماء السيد. (ب ت). دور برامج الحوار التليفزيوني في تشكيل الاجماع السياسي لدى الجمهور المصري "دراسة لعينة لعدد من المنتميين لأحزاب الوفد والتجمع والناصري"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

المعهد الدولي للبيئة والتنمية (led). (٢٠٠٣). دور منظمات المجتمع المدني، المنشورات الدورية للمعهد العدد (٥)، المملكة المتحدة، لندن(wclhadd).

نصر، فرج محمد. (٢٠٠٣). حقوق الانسان في اطار جامعة الدول العربية، رسالة

ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة.

نصير، عبدالله عبد القادر. (٢٠٠٢). البيئة والتنمية المستدامة –التكامل الاستراتيجي للعمل الخيرى، ابحاث ودراسات، مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ع ٢٧١، الأردن.

Ann L Cunliffe. (٢٠٠٨). Organization Theory, SAGE Publication, London.

Barrientos, A. & Hulme, D. (٢٠٠٨). Social Protection for the Poor and Poorest, Palgrave Macmillan, Basingstoke.

Esen, S. (٢٠١٢). "The Approaches of Turkish Political Parties towards Entrepreneurship in their Party Programs", in: Procedia-Social and Behavior Sciences ٦٢.

Ezrow, Natasha, M. (٢٠١١). The importins of parties and party system institutionalization in New Democracies, institute for Democracy and conflict Resolution - Briefing paper.

Fobih. N. (٢٠١٠). "Dynamics of Political Parties' Administration in Ghana", in: Africa Today, Vol. ٥٧, No.١.

Hofmeister. W. and K. Grabow.(٢٠١١). Political Parties and Organization in Activate W Democratic Societies.

Michael Sullivan. (١٩٩٢). the politics of social policy, London, harvester wheat sheaf.

OECD. (٢٠٢٠). "Covid-١٩ and International Trade: Issues and Actions,", accessed on ١١/٨/٢٠٢٠, at: https://bit.ly/٢DMwTxM

Richard L. Daft. (٢٠٠٧). Essential Organization Theory and Design, Thomson Learning Academic Resource Center, USA,٩edition.

The world Bank. (٢٠٠٨). for protection and promotion, the design and implementation of effective safety nets,Washington.